

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي ينخفض دولارين ليستقر عند مستوى 103,78 دولارات

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية أن سعر برميل النفط الكويتي انخفض دولارين ليستقر عند مستوى 103,78 دولارات للبرميل في تداولات يوم الجمعة مقارنة بـ 105,78 دولارات للبرميل. وانخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية يوم أمس متأثرة ببيانات أظهرت ارتفاعا أكبر من المتوقع في مخزونات نواتج التقطير وخاصة أسعار الخام الأميركي الذي خسر أكثر من دولار أمس، حيث ارتفعت مخزونات المقطرات 5 ملايين برميل مسجلة أعلى مستوى في أكثر من شهرين مع انخفاض الطلب على الوقود. كما ساعد على هبوط الأسعار وبخاصة مزيج برنت توقعات باستئناف الإمدادات الليبية ويعد هذا التراجع في أسعار النفط في جلسات الأسواق العالمية يوم أمس هو الرابع على التوالي في الوقت الذي أرجع بعض المتخصصين الانخفاض إلى حوافز ضريبية تشجع شركات النفط على خفض المخزونات في نهاية العام.

تحت المجهر

بعد 12 تشكيلاً وزارياً في 7 سنوات تضمنت 17 وزيراً لحقائب الاقتصاد الثلاث

الشارع الاقتصادي يعيش أزمة ثقة.. ويتربص «الفرج»



بيئة الأعمال وعودة دور القطاع الخاص في مشاريع التنمية في انتظار تجاوز مرحلة «تصادم الأمواج» بين السلطات

«رساميل» تجهز لإصدار صكوك لشركة اتصالات محلية بـ 7 ملايين دينار

شريف حمدي

ذكرت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن شركة رساميل للهيكلة المالية تجهز لإصدار صكوك لشركة اتصالات في السوق المحلي بقيمة قد تصل إلى 7 ملايين دينار. ولقبت إلى أن الشركة أبرمت اتفاقاً مع شركات الاتصالات لإيجاد حلول تمويلية لمبيعات أجهزة إلكترونية لدعم خططها التسويقية المستقبلية. ونوهت المصادر إلى أن وقت الإصدار مرهون بانتهاء شركة الاتصالات من تكوين قيمة المحفظة المتفق عليها، وبالتالي ليس هناك وقت محدد لهذا الإصدار. وأوضحت أن شركة رساميل كانت بصدد إصدار صكوك لصالح شركة تعمل في مجال التكنولوجيا ولكن تعثر الشركة في تكوين حجم المحفظة المتفق عليها حال دون إطلاق الإصدار.

شركة البورصة على نار «حامية»

شريف حمدي

وصلت إجراءات تأسيس شركة بورصة الكويت إلى مراحل متقدمة بعد أن قطعت لجنة التأسيس خطوات واسعة في إطار إشهار الشركة خلال الأسابيع القليلة المقبلة. وقالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» إن اللجنة بصدد الحصول على كتاب من وزارة التجارة والصناعة خلال أيام موجه إلى وزارة العدل لتوثيق عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة بورصة الكويت. وذكرت المصادر أن «التجارة» اقتربت من الانتهاء من دراسة مسودة عقد التأسيس والنظام الأساسي الذي تقدمت به لجنة التأسيس إلى وزارة التجارة الأسبوع الماضي، لافتة إلى أن الوزارة حرصت على الانتهاء من دراسة المسودة في أسرع وقت ممكن لإنجاز مهمة لجنة التأسيس. وأشارت إلى أن شركات المساهمة العامة تحتاج لبعض الوقت للتدقيق أكثر من غيرها من الشركات، خاصة وأن هذه هي الشركة الثانية بعد الشركة المساهمة لإدارة مشروع محطة الزور. وقالت المصادر أنه بانتهاء لجنة التأسيس من توثيق العقد لدى «العدل» ستشرف في تحديد موعد لعقد الجمعية التأسيسية لشركة البورصة الجديدة. وتوقعت أن يتم ذلك خلال يناير الجاري في ظل الجهود المبذولة من قبل لجنة التأسيس لإنهاء إجراءات الإشهار.

التنام لجنة السوق مرهون بوزير التجارة

شريف حمدي

ترقب أمانة السر في سوق الكويت للأوراق المالية وضوح الرؤية على مستوى التعديل الوزاري لمعرفة من سيمثل حقيبة وزارة التجارة والصناعة سواء باستمرار أنس الصالح في منصبه أو باستناد المهمة لوزير آخر، حيث يتراش الوزير التي يتولى حقيبة «التجارة» لجنة سوق الكويت للأوراق المالية. وقالت مصادر لـ «الأنباء» أن أمانة السر ستعمل فور تحديد الوزير على تحديد موعد لانعقاد لجنة السوق بعد أن تاجل موعد انعقادها الذي كان مقرراً له 25 ديسمبر الماضي، وكانت التوقعات تشير إلى انعقادها خلال الأسبوع الأول من 2014، إلا أن التطورات السياسية حالت دون ذلك. وأوضحت أنباء إعلان تشكيل اللجنة الحكومية الجديدة ستعمل أمانة السر على تحديد الموعد وإبلاغ أعضاء لجنة السوق به.

وأشارت إلى أن هناك العديد من الملفات المهمة على طاولة اللجنة أبرزها اعتماد توصيات اللجنة المالية والفنية اللتين انعقدتا في 17 ديسمبر الماضي، كما أن لجنة السوق ستعمل على تقرير إدارة السوق الذي أعدته اللجنة الفنية حول طلبات إدراج بنك وربة وما ترتب عليه من أحداث تلت عملية الإراج، فضلاً عن أن لجنة السوق ستعتمد الموازنة التقديرية للبورصة التي أعدتها اللجنة المالية لعام 2013/2014، مع النظر في مكافآت موظفي اللجنة عن العام الماضي، فضلاً عن مكافآت موظفي إدارتي التداول والوساطة لجهودهم الإضافية خلال فترة العمل المسائية لدمج وبيع أسهم بنك وربة.

وأشارت إلى أن آخر تطورات تأسيس شركة البورصة وباقى إجراءات تقييم أصول البورصة ستكون على طاولة اللجنة أيضاً، هذا بالإضافة إلى اطلاع اللجنة على جهود إدارة السوق على مستوى إطلاق المرحلة الثانية من نظام اكستريم المتعلقة بالاشتراكات.

«التجارة»: ضوابط جديدة لـ «تعقيب المعاملات».. وحجوزات الفنادق إليها بدلاً من الطيران المدني

عاطف رمضان

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن وزارة التجارة والصناعة بصدد الانتهاء من إعداد مشروع قراراتين وزاريتين خلال الأيام المقبلة ينضمنا ضوابط مكاتب «حجوزات الفنادق» و«تعقيب المعاملات».. وذكرت المصادر أن أبرز الضوابط الخاصة بتراخيص مكاتب حجوزات الفنادق تتمثل في أن تكون مسؤوليتها تحت مظلة وزارة التجارة بدلاً من الإدارة العامة للطيران المدني، وفي حال وجود تلاعب من قبل بعض المكاتب فيما يخص حجوزات الفنادق الكائنة خارج الكويت أو قيام المواطنين أو المقيمين بتقديم شكاوى للوزارة ضدها تقوم «التجارة» بتحرياتها وفي حال تورطها يتم تطبيق العقوبات عليها وفقاً للقانون وقد تصل العقوبات في بعض الأحيان لاستقطاع قيمة حجوزات الفنادق من رصيدها البنكي المودع كتمامين. ومن الضوابط التي تخص مكاتب تعقيب المعاملات عدم مزاوله العمل إلا إذا كان المكتب لديه ترخيص من قبل وزارة التجارة وأن يكون صاحب المكتب مسؤولاً عن أي تلاعب يحدث في المستندات وأن يكون حسن السير والسلوك هو والمندوبون العاملون بالمكتب.

زكي عثمان

يتربص الشارع الاقتصادي تشكيل الحكومة الجديد المترقب الإعلان عنه خلال أيام ونفساً لسيناريو التوافق الحكومي المتناظر لتجاوز مرحلة الخلاف الحالية والتي الفت بظلالها على بيئة الأعمال في الكويت وكانت سبباً في خلاف طويل بين السلطين امند لسنوات وانعكس سلباً على نؤفأ إقرار العديد من القوانين الملحة والتي في مقدمتها القوانين الداعمة لاقتصاد الوطني.

وقد يتساءل البعض: لماذا يتربص الشارع الاقتصادي هذا التعديل؟

وهنا يجب التوقف قليلا قبل الإجابة عن هذا التساؤل، لنستعرض قليلا مجموعة من الحقائق والتي في مقدمتها أن الكويت شهدت وعلى مدى 7 سنوات تشكيل 12 حكومة خلال الفترة من 2006 وحتى نهاية 2013 وهو ما يعني أن مدة عمل الحكومة الواحدة لم تتجاوز الـ 6 أشهر في المتوسط العام، حيث تم تشكيل 7 حكومات خلال فترة تولي سمو الشيخ ناصر الحمد لمنصب رئيس مجلس الوزراء في حين تم تشكيل 5 حكومات خلال فترة تولي سمو الشيخ جابر المبارك لمنصب رئيس مجلس الوزراء ومن الملاحظات أن حقيبة النفط قد تعاقب عليها 8 وزراء تصدروهم هاني حسين في 3 حكومات في حين تعاقب 4 وزراء على حقيبة المالية تصدروهم مصطفى الشمالي في 4 حكومات، كما تعاقب على حقيبة التجارة والصناعة 6 وزراء تصدروهم أنس الصالح في 4 حكومات وهو ما يعني أن أهم 3 حقائب وزارية تعاقب عليها 17 وزيراً خلال 7 سنوات وهو رقم كبير للغاية سواء على مستوى تشكيل الحكومات المتعاقبة أو من خلال عدد الوزراء الذين تولوا أهم الحقائب في البلاد.

ومن هنا يمكن معرفة الإجابة عن التساؤل السابق بعد أن ظهر جليلاً السبب وراء توقف وتأخر مشاريع التنمية على مختلف القطاعات.. بل إن حالة التربص التي يعيشها الشارع الاقتصادي للتعديل الوزاري المنتظر تتجلى في رغبته فسي الوقوف على ما سيسفر عنه هذا التعديل سعياً للتعرف على ملامح المرحلة المقبلة التي تحتاج مزيد من الاستقرار السياسي لإنجاز أو على الأقل العمل على تحسين بيئة الأعمال المحلية التي تأثرت بشدة خلال تلك السنوات.. فلا شك أن ما يدور

في عقول رجال الأعمال حالياً هو أن الوضع يحتاج إلى تدخل سريع وحاسم وربما وضع خطط عمل متكاملة في مختلف القطاعات.

ولكن، لماذا هذا التباطؤ في علاج مشكلة أساسية تتعلق بمشاريع التنمية ومنها الشراكة بين القطاعين المعروف بقانون الـ «B.O.T» رغم أن الخطة التنموية موضوعة منذ سنوات وتتضمن آلية تفعيل الشراكة بين القطاعين في المشاريع التنموية المهمة.

ومن أبرز مطالبات الشارع الاقتصادي السعي للتوصل إلى حل جذري لمشكلة قانون الـ «B.O.T» المبرر بتعدلاته في

العام 2008 بعد أن تسببت تلك التعديلات في التوقف التام لمشاريع التنمية القادمة بمبادرات من القطاع الخاص وتحديداً في العديد من قطاعات الترفهية والخدمات والتعليم والصحة والإسكان وأيضا في تأثر العديد من الشركات المستخدمة من تلك المشاريع ومنها قطاع البنوك وشركات الاستثمار وشركات المشاريع التنموية، حيث جاء القانون كعقوبة للمكاتب والمقاولات والاستشارات الفنية والمالية.

فالتطبيق العملي للقانون الذي مر على تنفيذه أكثر من 6 سنوات كشف وجود قصور في أحكامه حول معالجة عدة موضوعات أساسية لألية طرح مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها، فضلا عن عواقب عملية أخرى في تطبيق هذه الشراكة على أملاك الدولة العقارية وفقاً لنظام البناء والتشغيل وتحويل الملكية للدولة أو لنظام البناء والتملك والتشغيل وتحويل الملكية للدولة أو لأي نظام آخر مشابه.

أبرز الملاحظات على الـ «B.O.T»

ومن أبرز الملاحظات التي

تحتاج لتدخل سريع: ● القانون لم يحقق الهدف الأساسي نظراً لعدم تناوله الفكرة الأساسية لمشروعات «البناء والتشغيل والتحويل» على نحو سليم، فقد كان القانون يستهدف أساساً زيادة مساهمة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وزيادة عمليات الاستثمار في البنية التحتية، مثل المواصلات والاتصالات والكهرباء والإسكان والتعليم وغيرها من المشروعات التي تحتاج إليها الكويت، لتسهيل عملية تحويلها إلى مركز مالي وتجاري، إلا أن ذلك لم يتحقق.

● أهمية تشجيع القطاع الخاص من خلال تشريعات تنتمي بالشفافية وتحقيق العدالة وتوفير الحوافز أمام هذا القطاع، وهي جوانب خلا منها القانون الحالي، الذي يترتب على تطبيقه العديد من السلبيات التي ساهمت في عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن التقدم بمبادراتهم للمساهمة في مشاريع التنمية، حيث جاء القانون كعقوبة للقطاع الخاص ومؤدياً إلى المزيد من البيروقراطية التي كان لا بد أن يتعامل معها.

● القانون صدر مليئاً بالكثير من القيود ويفترض التشكيك من المشروعات التي تتم تحت نظام الـ «B.O.T»، حيث تم استخدام عبارات فضفاضة في القانون فيما يتعلق بفسخ العقود، فضلاً عما تضمنه من طول إجراءات التعاقد، كما قلل القانون من دور المبادرين ولم يشجعهم للدخول في مشروعات، وبصفة خاصة قصر مدة التعاقد التي قد لا تمكن المستثمر من تحقيق مصلحات العائد المناسبة، كما يصعب القانون بذلك موقعا حين وطاردا للاستثمارات وليس جاذبا لها كما كان متوقعا حين صدوره، وهي أمور تحتم ضرورة إجراء التعديلات على

الحكومة	تاريخ تشكيلها	رئيس الحكومة	حقيبة النفط	حقيبة المالية	حقيبة التجارة والصناعة
22	2006/2/7	سمو الشيخ ناصر الحمد	الشيخ أحمد الفهد	بدر الحميضي	د.يوسف الزلزلة
23	2006/7/2	سمو الشيخ ناصر الحمد	الشيخ علي الجراح	بدر الحميضي	فلاح الهاجري
24	2007/3/6	سمو الشيخ ناصر الحمد	الشيخ علي الجراح	بدر الحميضي	فلاح الهاجري
25	2008/5/20	سمو الشيخ ناصر الحمد	م.محمد العليم	مصطفى الشمالي	أحمد باقر
26	2008/12/17	سمو الشيخ ناصر الحمد	الشيخ د.محمد سالم الصباح	مصطفى الشمالي	أحمد باقر
27	2009/5/20	سمو الشيخ ناصر الحمد	الشيخ أحمد عبدالله	مصطفى الشمالي	أحمد الهارون
28	2011/4/4	سمو الشيخ ناصر الحمد	محمد البصري	مصطفى الشمالي	د.أماني بورسلي
29	2011/11/30	سمو الشيخ جابر المبارك	محمد البصري	مصطفى الشمالي	د.أماني بورسلي
30	2012/2/6	سمو الشيخ جابر المبارك	هاني حسين	مصطفى الشمالي	أنس الصالح
31	2012/7/5	سمو الشيخ جابر المبارك	هاني حسين	د.نايف الحرف	أنس الصالح
32	2012/12/5	سمو الشيخ جابر المبارك	هاني حسين	مصطفى الشمالي	أنس الصالح
33	2013/7/29	سمو الشيخ جابر المبارك	مصطفى الشمالي	الشيخ سالم عبدالعزيز	أنس الصالح
الإجمالي	2	4 وزراء	8 وزراء	4 وزراء	6 وزراء

القانون الحالي حتى يأتي متسقا مع أهدافه ويؤدي إلى تفعيل مشروعات «البناء والتشغيل والتحويل».

● ضرورة أن يأتي قانون المشاريع بين القطاعين العام والخاص، تجاوز عددها الـ 50 مشروعا.

مرة أخرى، نجد الشارع الاقتصادي يعيش أزمة ثقة مع القطاع العام على أثر تراكم المشاكل الاقتصادية المخابرة الدولية المتعارف عليها في مجال مشروعات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأن تتلافى جميع الجوانب السلبية التي يعاني منها القانون الجديد المتعامل بشكل واضح وبصياغات لا لبس فيها حول حفظ حقوق الجهات الممولة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والرهن الفسخ ومسبباته، ومدة الانتفاع بالمشروع.

تغيير نمط التشريع وليس هناك استسهال على الأمانة التي تعيشها مشاريع التنمية بشكل عام ومشاريع بشكل خاص أتق مما لخصه رئيس اتحاد المصارف حمد المرزوق عندما قال إنه يجب تغيير نمط التشريع القائم في المجال الاقتصادي في الكويت في الفترة الحالية، مشيراً إلى أن السنوات الماضية شهدت إقرار قوانين أثبتت فشلها ومن بينها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الـ «B.O.T»، الذي لم يحقق الأهداف التي وضع من أجلها منذ 2008، مطالبا المعنيين من مجلس أمة وحكومة بالعمل على إقامة طاولة حوار تجمع الاتحادات المهنية والأخذ بأرائها حول الضرورات المطلوبة في قانون الشراكة الجديد الذي سيناقش في الفترة المقبلة. ولا شك أن الشراكة بين القطاعين تساهم في خلق بيئة استثمارية وتعزيز معدلات الإدخار وتوطئ العملة الوطنية، وتخلق كفاءة عالية بالتشغيل، كما فتتح الباب لتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة للعمالة المحلية، كما أنها قناة مهمة جدا لجذب التكنولوجيا والتكنونات العالمية عبر استقطاب

المستثمرين الأجانب لإقامة المشاريع في البلاد. فالبنوك المحلية وبصفتها الجهات الممولة للمشاركة تتعرض للعديد من المخاطر من قانون الـ «B.O.T» الحالي ومن أهمها مخاطر تنفيذ المشروع والتي يتم تحجيمها من خلال الفحص الدقيق والشامل لمؤهلات وقدرات الطرف المنفذ، وإمكانية التنفيذ على الضمانات أو إعادة ترسية المشروع على طرف آخر مؤهل، إضافة إلى مخاطر التشغيل التي يتم قياسها من خلال خبرة الشركة في إدارة مثل هذا النوع من المشاريع. ولا شك أن قانون الـ «B.O.T» القديم كان له دور بارز منذ فترة التسعينيات التي شهدت إقرار العديد من المشاريع بين القطاعين العام والخاص، تجاوز عددها الـ 50 مشروعا.

مرة أخرى، نجد الشارع الاقتصادي يعيش أزمة ثقة مع القطاع العام على أثر تراكم المشاكل الاقتصادية المخابرة الدولية المتعارف عليها في مجال مشروعات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأن تتلافى جميع الجوانب السلبية التي يعاني منها القانون الجديد المتعامل بشكل واضح وبصياغات لا لبس فيها حول حفظ حقوق الجهات الممولة لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والرهن الفسخ ومسبباته، ومدة الانتفاع بالمشروع.

تغيير نمط التشريع وليس هناك استسهال على الأمانة التي تعيشها مشاريع التنمية بشكل عام ومشاريع بشكل خاص أتق مما لخصه رئيس اتحاد المصارف حمد المرزوق عندما قال إنه يجب تغيير نمط التشريع القائم في المجال الاقتصادي في الكويت في الفترة الحالية، مشيراً إلى أن السنوات الماضية شهدت إقرار قوانين أثبتت فشلها ومن بينها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الـ «B.O.T»، الذي لم يحقق الأهداف التي وضع من أجلها منذ 2008، مطالبا المعنيين من مجلس أمة وحكومة بالعمل على إقامة طاولة حوار تجمع الاتحادات المهنية والأخذ بأرائها حول الضرورات المطلوبة في قانون الشراكة الجديد الذي سيناقش في الفترة المقبلة. ولا شك أن الشراكة بين القطاعين تساهم في خلق بيئة استثمارية وتعزيز معدلات الإدخار وتوطئ العملة الوطنية، وتخلق كفاءة عالية بالتشغيل، كما فتتح الباب لتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة للعمالة المحلية، كما أنها قناة مهمة جدا لجذب التكنولوجيا والتكنونات العالمية عبر استقطاب